DPPA
Preventing Conflict. Sustaining Peace

منظمة العمل الدولية

الحفاظ على السلام من خلال العمل اللائق والتوظيف

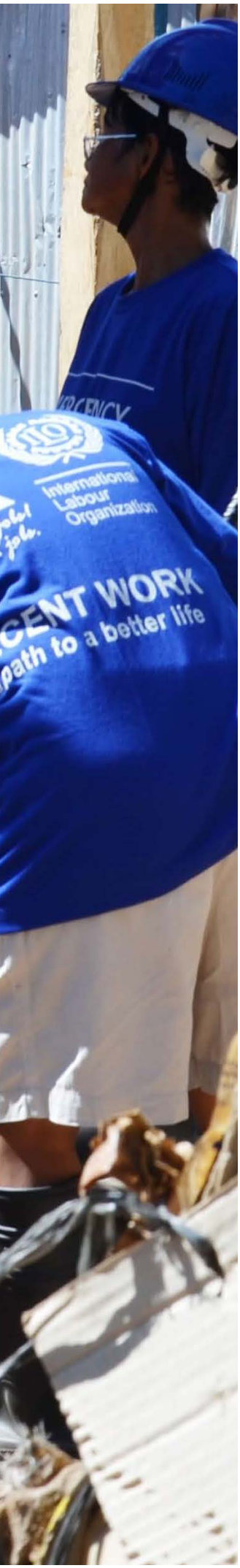

الحفاظ على السلام من خلال العمل اللائق والتوظيف

تشهد عدد كبير من البلدان شكلاً من أشكال الصراع أكثر من أي وقت مضى خلال العقود الثلاثة الماضية. فقبل تفشي فيروس كورونا (كوفيد- 19) في عام 2020، كانت السياقات الهشة بالفعل موطنًا لـ 76.5٪ من جميع أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع على مستوى العالم، بينما كانت تستضيف القطاعات الاخرى 23.5٪ فقط من سكان العالم. إن الطبيعة المترابطة للتهديدات التي يواجهونها - الصراع، والأوبئة، وتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وندرة الموارد، والإرهاب، والكوارث، والنزوح القسري - تتطلب تفكيرًا متعدد الأبعاد واستراتيجيات متكاملة قائمة على الأدلة، والتي يتم تبنيها على قدم المساواة مع الشمول والابتكار.

حالياً تواجه البلدان التي تعاني أصلاً من نزاعات طويلة الأمد وكوارث وتغير مناخي ونزوح قسري، من أعباء متعددة بسبب تفشي الوباء. وهؤلاء أقل استعدادًا للاستجابة لـ (كوفيد- 19)، لأن الوصول إلى الخدمات الأساسية، وخاصة الصحة والصرف الصحي محدود، إضافة إلى محدودية التعامل مع التأثير الاجتماعي والاقتصادي، والتأثير على قطاع الاقتصاد غير الرسمي. ولقد أدت أزمة كوفيد-19 أيضًا، إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين وتهديد التمكين الاقتصادي للمرأة، مما شكل تهديدًا لمشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك، أشعلت الأزمة أو أدت إلى تفاقم المظالم والتمييز وانعدام الثقة والشعور بالظلم فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية والوظائف اللائقة وسبل العيش الآمنة. وتلك هي دوافع الصراع المحتملة التي يمكن أن تقوض التنمية والسلام والتماسك والامن الاجتماعي في معظم دول العالم وبدرجات متفاوتة.

1 OECD (2020), States of Fragility 2020, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/ba7c22e7-en

منظمة العمل الدولية

تعمل **منظمة العمل الدولية** على بناء السلام منذ تأسيسها في عام 1919 بموجب معاهدة فرساي، بما يتماشى مع مبدأها الدستوري القائل بأن «**السلام الشامل والدائم لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان قائمًا على العدالة الاجتماعية**». وتم الاعتراف بمشاركة المنظمة في هذا المجال من خلال جائزة نوبل للسلام في عام 1969.

DPPA
Preventing Conflict. Sustaining Peace

يلعب **مكتب دعم بناء السلام** داخل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (DPPA) دورًا رئيسيًا في جهود الأمم المتحدة لمنع النزاعات المميتة في جميع أنحاء العالم، من خلال تعزيز الدعم الدولي لجهود بناء السلام التي تملكها وتقودها على الصعيد الوطني.

توصية العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والصمود، 2017 (رقم 205)

في عام 2017، أعادت منظمة العمل الدولية تنشيط تفويضها في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP) باعتماد التوصية رقم 205 بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والصمود. إنه الإطار المعياري الدولي الوحيد الذي يوفر إرشادات لمعالجة قضايا عالم العمل استجابةً لحالات الأزمات، بما في ذلك الأوبئة الصحية، والنزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، والتدهور البيئي، والنزوح القسري.

- ويُعتبر العمل اللائق بأبعاده المتعدّدة مدماكاً للامن والسلام في المجتمعات كما أنّه يعكس اهتمامات الحكومات والعمّال وأصحاب العمل الذين يشكّلون التركيبة الثلاثية التي تتميّز بها منظمة العمل الدولية.
- ودور منظمة العمل الدولية بهذا المقام هو تجسيدا لاهدافها الاقليمية والدولية بترسيخ مبادئ العمل اللائق من خلال المساهمة وتقديم الدعم الفني للحكومات والهيئات والمنظمات الممثلة للعمال وأصحاب العمل.

الحلقة المفرغة للأزمة والصراع وتغير المناخ والبطالة والعجز في العمل اللائق

الصراع العنيف وتغير المناخ والكوارث لها تكاليف اقتصادية باهظة،[2] وهناك أدلة على أنها مرتبطة بالبطالة والعجز في العمل اللائق من خلال «حلقة مفرغة». فمن ناحية، يمكن للأزمات - بما في ذلك جائحة (كوفيد-19) - أن توقف أو تتعارض بشدة مع التنمية الاقتصادية المستدامة، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على عالم العمل من حيث توافر الوظائف وجودتها.[3] وفيما يتعلق بجودة العمل، فقد يؤدي الصراع والعنف الواسع الانتشار إلى زيادة العمل غير المنظم وغير التعاقدي وغير المسجل، وخاصة بالنسبة للشباب والنساء، مما قد يدعم الاقتصادات غير المشروعة المبنية حول العنف المستمر والاستغلال - ويجعل العمال يعتمدون عليه. وفي الواقع، فإن الصراع يحد بشدة من درجة تمتع العمال بالحماية القانونية والاجتماعية الأساسية والحقوق والمبادئ الأساسية في العمل، وغالبًا ما يدفع بالعديد من الأطفال إلى أسوأ أشكال عمالة الأطفال. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون البطالة والعجز في العمل اللائق بحد ذاتهما من العوامل الرئيسية المساهمة في الصراع. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي عدم احترام الحقوق الأساسية في العمل (مثل عمالة الأطفال والتمييز)، وندرة تكافؤ الفرص الاقتصادية أو غياب الحوار الاجتماعي في العمل إلى إثارة المظالم ويؤدي إلى الصراع والتفكك الاجتماعي واتساع ظاهرة الفقر البطالة والجريمة واستغلال النساء والاطفال للعمل الجبري والرق والاتجار بالبشر وغيرها من الظواهر التي تهدد السلم والامن المجتمعي.

الشكل 1: الحلقة المفرغة للأزمة والصراع وتغير المناخ والبطالة والعجز في العمل اللائق (منظمة العمل الدولية)

2 الأمم المتحدة والبنك الدولي (2018) ، مسارات للسلام: منهجيات شاملة لمنع النزاع العني ، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

3 منظمة العمل الدولية و CCDP (2016) ، العمالة والعمل اللائق في الأوضاع الهشة: بوصلة لتوجيه عالم العمل، منظمة العمل الدولية ، جنيف.

العمالة والعمل اللائق في العلاقة بين الإنسانية والتنمية والسلام

كما هو موضح في المربع 1، فإن العديد من أجندات الأمم المتحدة المختلفة - بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (SDG16 على وجه الخصوص) وقرارات استدامة السلام[4] - والمناقشات حول العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ تدرك جميعها أن تحقيق نتائج التنمية وتقليل الاحتياجات الإنسانية يعتمد على منع النزاعات العنيفة وإيقافها. ولقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة جميع كيانات الأمم المتحدة إلى دمج نهج الحفاظ على السلام في تخطيطها الاستراتيجي، واعتبار الحفاظ على السلام هدفًا مهمًا تُسهم به أعمال كيانات الأمم المتحدة في تحقيقه.

الإطار 1: العمالة والعمل اللائق وسبل العيش في أطر السلام والتنمية

- الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي و الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات الفعالة يتطلب نهجًا متكاملًا عبر القطاعات وأصحاب المصلحة من أجل «تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع» والحد من جميع أشكال العنف، وإنهاء الاستغلال، وتعزيز سيادة القانون ، وضمان اتخاذ القرار التشاركي و تحسين المساءلة العامة.
- التوصية رقم 205 بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والصمود هو إطار معياري بارز يوجه التوظيف في حالات الأزمات والصراعات والكوارث والنزوح.
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن بناء السلام في أعقاب النزاع مباشرة (2009) وصندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة يركز مجال الأولوية 6 على الإنعاش الاقتصادي، بما في ذلك خلق فرص العمل وسبل العيش (في الزراعة والأشغال العامة) خاصة للشباب والمقاتلين السابقين المُسرحين، وكذلك إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية.
- الأمم المتحدة تحافظ على السلام يشدد جدول الأعمال على أهمية النهج الشاملة التي يجب أن تشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها لمنع اندلاع أو تصعيد أو تكرار أو استمرار الصراع العنيف ، وخلق سلام دائم وآفاق للتنمية الاقتصادية المستدامة.
- الأجندة الوقائية للأمين العام للأمم المتحدة التي تركز على اتخاذ إجراءات مبكرة بشأن المخاطر الناشئة واستهداف الأسباب الجذرية لمواطن الضعف، وبناء المرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية، بما في ذلك تعزيز النمو الذي تقوده الوظائف اللائقة في قطاع العمل.
- الصفقة الجديدة للمشاركة في بناء الدول الهشة، والتي تشمل أهداف بناء السلام وأهداف بناء أجهزة الدول وتركز على توجيه التنفيذ على المستوى القطري لأولويات بناء السلام في القطاعات الهشة. ومن ضمن هذه الأهداف، يركز الهدف رقم 4 على خلق فرص العمل وتحسين سبل العيش كأساس اقتصادي واجتماعي.
- دراسة الأمم المتحدة والبنك الدولي مسارات من أجل السلام تعطي الأولوية لسبل العيش كمسار للسلام في السياقات الهشة.
- استراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن الهشاشة والصراع والعنف 2020-2025 تلتزم بحماية رأس المال البشري للفئات الضعيفة وبناء القدرة على الصمود من أجل التعافي، بما في ذلك من خلال تعزيز سبل العيش وخلق فرص العمل، وحماية المؤسسات ذات الأهمية الحاسمة للانتعاش الاقتصادي، في برامجها في الأزمات والنزاعات المسلحة العنيفة.
- المبادرة العالمية بشأن الوظائف اللائقة للشباب يستثمر في التوظيف كطريق إلى السلام. وهو جهد شامل على مستوى منظومة الأمم المتحدة يجمع بين الموارد العالمية الهائلة، والقدرة على الجمع بين الأمم المتحدة والشركاء العالميين الرئيسيين الآخرين لتعزيز الاستثمارات في توظيف الشباب والنساء.

4 قرار الجمعية العامة A / RES / 70/ 262قرار مجلس الأمن S / RES / 2282 (2016) والقرار المزدوج المعتمد في 2020/12/21 في نهاية 2020
مراجعة هندسة بناء السلام: A / RES / 75/201 و S / RES / 2558 (2020).

علاوة على ذلك، ووفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن بناء السلام في أعقاب النزاع مباشرة (2009) [5]، فإن إحدى أولويات بناء السلام الستة المتكررة [6] هو التنشيط الاقتصادي، بما في ذلك خلق فرص العمل وسبل العيش في (الزراعة والأشغال العامة) وخاصة للشباب والمقاتلين السابقين المسرحين، بالإضافة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية. مع الأخذ في الاعتبار أن بناء السلام يتطلب دائمًا نهجًا محليًا خاصًا بالسياق، حيث يمكن لهذه الأولويات أن تساعد في تعزيز الفهم المشترك لعمليات بناء السلام، والتخطيط الهيكلي وعمليات تخطيط البرامج، واستكمال المراقبة والإبلاغ عن الأنشطة، وتسهيل التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة داخل وخارج نظام الأمم المتحدة. ومن أجل معالجة الحاجة إلى زيادة الاتساق والشفافية والمساءلة في الصناديق الاستئمانية الموجودة في مقر الأمم المتحدة والبرامج العالمية المتعلقة بالسلام؛ طور مكتب دعم بناء السلام (PBSO) التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة نظامًا لترميز أولويات بناء السلام. ويستند هذا النظام إلى منظور الأمم المتحدة حول بناء السلام والحفاظ على السلام.

5 تقرير الأمين العام 63 / 2009/A / 304/881-S (2009)

6 تقرير الأمين العام لعام 2009 حول بناء السلام، حدد أنشطة بناء السلام المتكررة في إطار ست أولويات لبناء السلام (1 :(PBP) العمليات السياسية. 2) السلامة والأمن. 3) سيادة القانون وحقوق الإنسان. 4) الوظائف الحكومية الأساسية. 5) الخدمات الأساسية. 6) التنشيط الاقتصادي.

◀ الإطار 2: نظام ترميز أولويات بناء السلام الذي وضعه مكتب دعم بناء السلام (2021) - الأولوية السادسة بشأن التنشيط الاقتصادي (انظر الحاشية 6)

6 التنشيط الاقتصادي

6.1	خلق فرص العمل وسبل العيش (على سبيل المثال، في الزراعة والأشغال العامة)، لا سيما للنساء والشباب والمسرحين السابقين	دعم تخطيط وسياسة العمالة ذات الصلة ببناء السلام والمراعية للنزاع ؛ بناء قدرات المؤسسات والمشورة؛ برامج خلق فرص العمل وتوليد الدخل (على سبيل المثال، في الزراعة والأشغال العامة) مما يساهم في زيادة القدرة على الصمود؛ برامج المهارات والتدريب المهني والتلمذة الصناعية، بما في ذلك الأنشطة المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات النساء والفئات الضعيفة، مثل الشباب والمقاتلين السابقين المسرحين. يشمل برامج التمويل الأصغر والتعاونيات الائتمانية، وما إلى ذلك (انظر أيضًا الفئة 2.5 «نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)»)
6.2	الانتعاش الاقتصادي من خلال تعافي المؤسسات، بما في ذلك سلسلة القيمة	دعم الانتعاش الاقتصادي وتعافي المؤسسات من خلال سياسات القطاع العام المراعية للنزاع والمتعلقة ببناء السلام والدعم المؤسسي لبيئة الأعمال ومناخ الاستثمار ؛ توفير القطاعين العام والخاص لخدمات تطوير الأعمال، بما في ذلك دعم المنظمات الخاصة التي تمثل الأعمال التجارية. الدعم المباشر لتحسين القدرة الإنتاجية وإدارة الأعمال للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المحاسبة والمراجعة والخدمات الاستشارية ونقل التكنولوجيا ورفع مستوى المهارات.
6.3	إدارة الموارد الطبيعية (بما في ذلك الأراضي والصناعات الاستخراجية) وتغير المناخ	دعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بهدف إدارة النزاعات والحفاظ على السلام: التنمية الزراعية العادلة والمستدامة واستخدام موارد الأراضي، بما في ذلك إصلاح الأراضي وحقوق (استخدام) الأراضي ؛ جرد الأراضي ، ونظم المعلومات ، وبناء القدرات المؤسسية، وتقديم المشورة ؛ السيطرة على تدهور التربة؛ تحسين التربة؛ تصريف مناطق المياه ؛ تحلية التربة؛ مسوح الأراضي الزراعية؛ استصلاح الأراضي؛ السيطرة على الانجراف، مكافحة التصحر. التنمية الحرجية المستدامة، بما في ذلك التحريج ومكافحة التصحر والتعرية. الإدارة المستدامة للمياه، بما في ذلك تنمية مصائد الأسماك، وتنمية أحواض الأنهار. الإدارة المستدامة للموارد المعدنية، بما في ذلك سياسة وتخطيط وبرامج قطاع التعدين والتعدين؛ تشريعات التعدين، سجل التعدين، جرد الموارد المعدنية، نظم المعلومات، الشفافية (على سبيل المثال بشأن الامتيازات، العقود، المناقصات، الإيرادات، الحقوق)، بناء قدرات المؤسسات وتقديم المشورة ؛ استخراج المعادن ومعالجتها والبنية التحتية، والتكنولوجيا، والاقتصاد، والسلامة وإدارة البيئة. دعم الأنشطة المتعلقة بالتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ بهدف إدارة النزاعات والحفاظ على السلام.
6.4	تأهيل وتطوير البنية التحتية الأساسية	إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية لتسهيل الانتعاش وبناء القدرة على الصمود وتمكين السكان من استعادة سبل عيشهم في أعقاب حالة الطوارئ: استعادة البنية التحتية والمرافق الموجودة مسبقًا وبناء البنية التحتية الأساسية (مثل الطرق والجسور والري والمياه والصرف الصحي والمأوى والصحة خدمات الرعاية والتعليم). يشمل إعادة الإعمار على المدى الطويل («إعادة البناء بشكل أفضل») أو إنشاء بنية تحتية جديدة (انظر أيضًا الفئات 5.1 «المياه والصرف الصحي» ، و 5.2 «الصحة» ، و 5.3 «التعليم» ، وفئات أخرى للقطاعات ذات الصلة).

كما هو موضح في مثلث العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام أدناه (الشكل 2)، يعد برنامج العمل اللائق عنصرًا أساسيًا في الرابطة الثلاثية حيث يمكن للعمالة وظروف العمل اللائق والحوار الاجتماعي أن تساهم في السلام والقدرة على الصمود. وبالتعاون مع الدول الأعضاء، والهيئات المكونة الثلاثية، والشركاء الدوليين والوطنيين، وبمشاركة مباشرة من السكان المحليين وأصحاب المصلحة، يمكن لنهج مزدوج للاستجابة للأزمات أن يسمح باستجابة فورية تركز على العمالة. وهذا مما سوف يحفز ويساعد في آن معاً التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل بطريقة شاملة وقائمة على الحقوق. ولاحقاً ومن خلال القيام بذلك، يتم تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية كمحركين رئيسيين للصمود والسلام[7] فضلاً عن معالجة العوامل الأساسية للهشاشة، والتي جعلت المجتمع والاقتصاد عرضة بشكل خاص للصدمات الخارجية في المقام الأول.

◀ الشكل 2: العمالة والعمل اللائق في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (منظمة العمل الدولية)

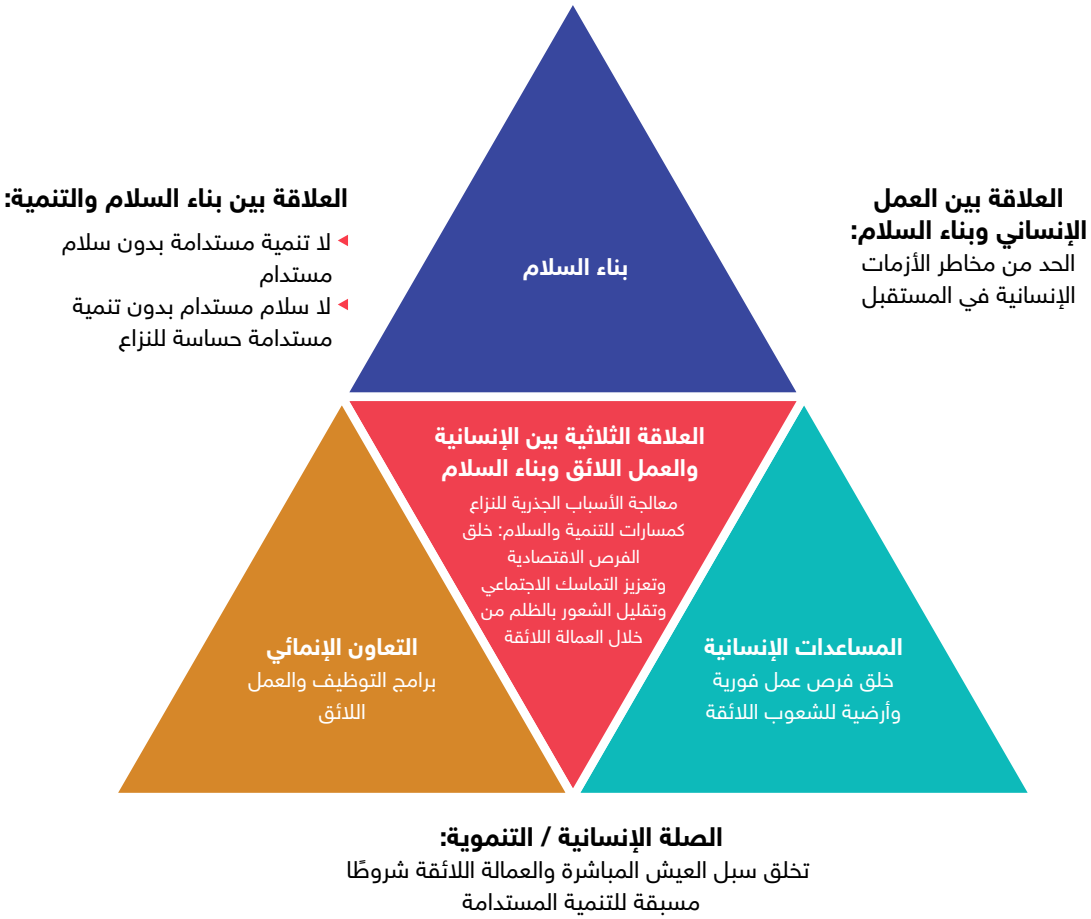

7 منظمة العمل الدولية، بيان JPR: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_738531.pdf (2020)

تجاوز الحساسية للنزاع إلى الاستجابة بالسلام عبر برامج التوظيف

يعد النهج الاستباقي والاستراتيجي للتخطيط أمرًا بالغ الأهمية للتدخلات جيدة التصميم، أو التي تهدف إلى بناء السلام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للضعف ومخاطر الصراع والعجز في العمل اللائق. ولذلك فمن المهم أن يتم تمييز برنامج التوظيف الذي يتم تنفيذه في بلد متأثر بالصراع عن برنامج التوظيف الذي يكون بناء السلام هو هدفه الرئيسي. وفي الواقع، لا تعني الصلة المفاهيمية بين العمالة والسلام أن جميع مبادرات التوظيف وسبل العيش تساهم بالضرورة بشكل كبير في السلام. وفي الواقع، فإن مجرد إضافة أنشطة بناء السلام إلى برنامج التوظيف دون النظر في كيفية تكاملها مع بعضها البعض، لا يشكل بالضرورة برنامج توظيف متكامل لبناء السلام.

في حالات النزاع، يجب دائمًا تصميم مبادرات التوظيف والعمل اللائق وتنفيذها بطريقة حساسة للنزاع [8]، للتأكد من أنها لا تضر بالبيئات المتقلبة بالفعل. وقد يكون من اللازم أن تذهب هذه البرامج والمشاريع إلى ما هو أبعد من ذلك، لتحديد كيف يمكنها المساهمة بشكل هادف في السلام، مما يعني: (أ) أنها توفر فرص عمل لائق ملموسة ؛ (ب) تعزز الاتصال بين السكان المتضررين من الأزمة لزيادة التماسك الاجتماعي ؛ و (ج) تهدف إلى الحد من المظالم (الحقيقية أو المحتملة) والشعور بالظلم. [9]

لاحساسية تجاه الصراع ..... لا ضرر ولا ضرار ... فعل بعض الخير .... المساهمة بشكل استباقي في السلام .....

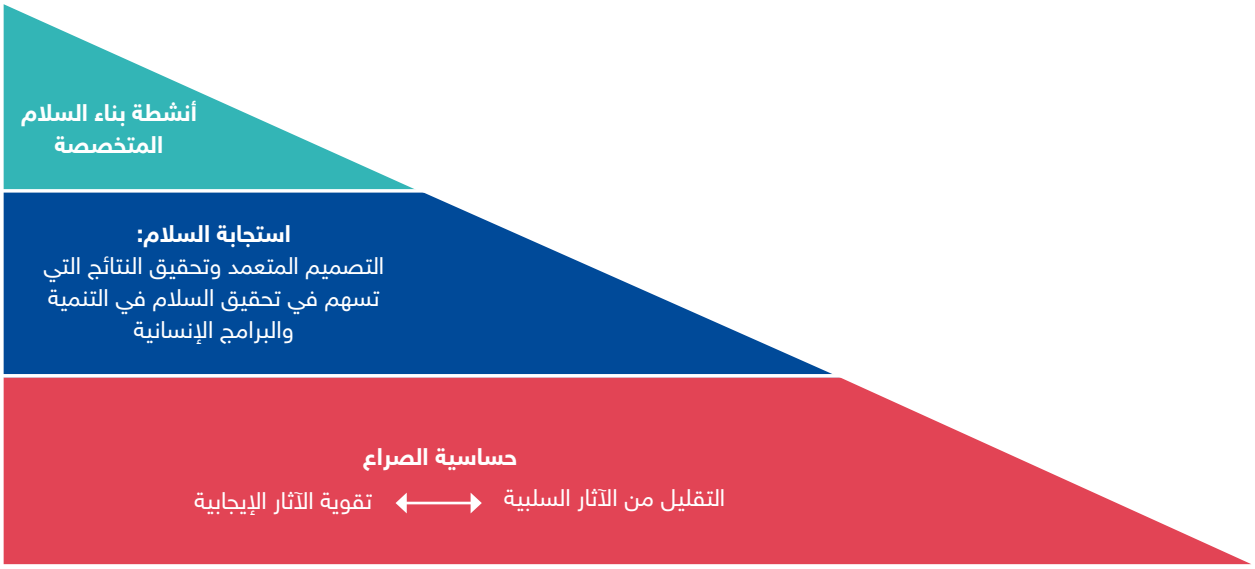

8 قامت منظمة العمل الدولية بالشراكة مع انتربيس بتطوير «تحليل السلام والصراع لتصميم البرامج والمشاريع - إرشادات لمنظمة العمل الدولية «(كانون الثاني (يناير) 2021 - متاح قريبًا)

9 كتيب حول كيفية تصميم ورصد وتقييم نتائج بناء السلام في وظائف من أجل برامج السلام والقدرة على الصمود (2019)

نظرية التغيير حول كيفية مساهمة العمالة والعمل اللائق في السلام

أصدرت منظمة العمل الدولية و مكتب دعم بناء السلام التابع للأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بيان مشترك حول العمل من أجل السلام في عام 2016. وعلى هذا الأساس، حددت منظمة العمل الدولية نظرية متغيرة تربط بين ثلاثة عوامل محركة للنزاع وتحدد بعض الطرق التي يمكن أن تساهم بها برامجها في السلام. يوضح الشكل 3 بتبسيط، كيف يمكن لعالم العمل أن يساهم في السلام: من خلال خلق فرص اقتصادية لائقة لتقليل تكاليف الفرصة البديلة للعنف ؛ من خلال الجمع بين الناس لكسر الانقسامات الأفقية ؛ ومن خلال تعزيز الحوار الاجتماعي وحقوق العمال لحل المظالم. إن تلك المحركات الثلاث للنزاع مترابطة، وإذا ما كان سيتم تنفيذ برنامج توظيف أو سبل عيش مستجيبة للسلام، فيجب أن تعالج في الوقت نفسه الافتقار إلى الفرص الاقتصادية، ونقص الاتصال ووجود المظالم (من خلال أجندة العمل اللائق).

تتماشى نظرية التغيير هذه مع نظام ترميز أولويات بناء السلام الذي طوره مكتب دعم بناء السلام (2021) PBSO. وفي الواقع، ففي حالة المجالات ذات الأولوية للخدمات الأساسية والإنعاش الاقتصادي، فليست كل الأنشطة بالضرورة مركزة بالكامل على السلام وتهدف إليه، ولكنها يمكن أن تسهم في استدامة السلام اعتمادًا على نظرية التغيير وتصميم المشاريع أو البرامج.

الشكل 3: صياغة نظرية التغيير لمنظمة العمل الدولية بناءً على البيان المشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج دعم بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بشأن كيفية مساهمة العمالة والعمل اللائق في بناء السلام.

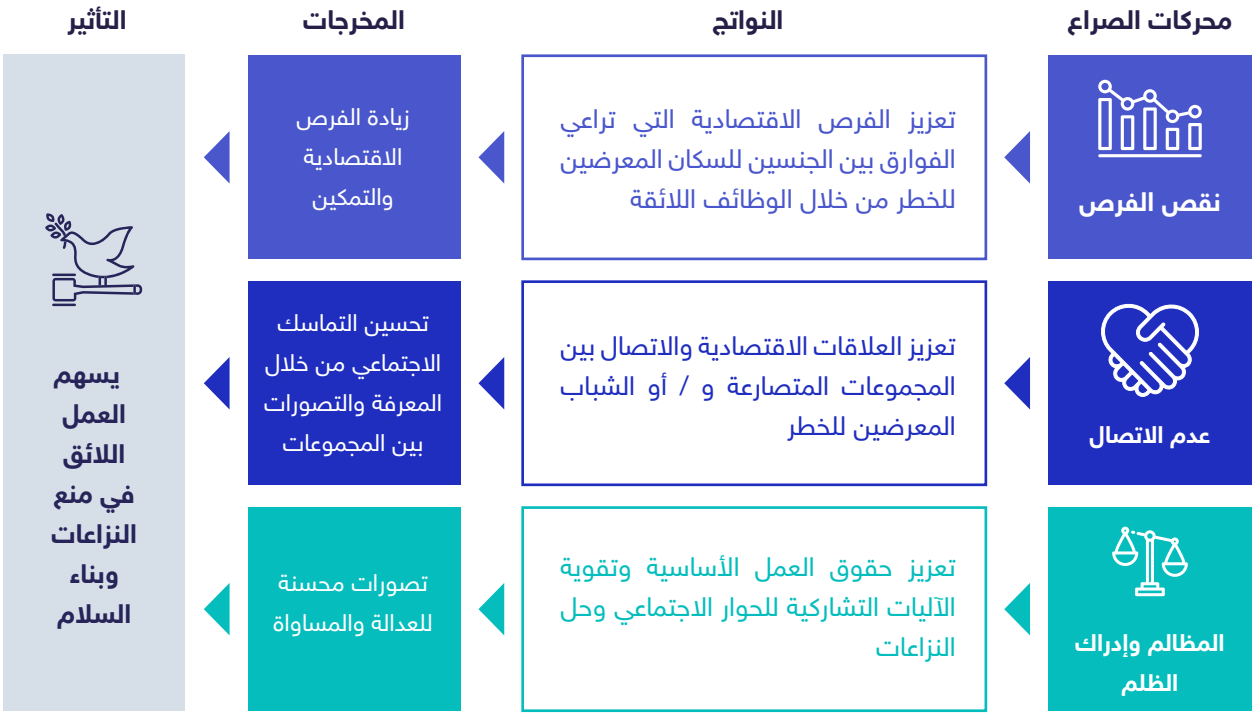

أولا، العمل والدخل المرتبط به يزيد من تكلفة الفرصة البديلة للانخراط في العنف. وعندما يكون لدى السكان في سن العمل إمكانية الوصول إلى سبل العيش وفرص العمل اللائق مع تغطية حماية اجتماعية مناسبة، فقد يكونون أقل عرضة للعنف السياسي والعنف المسلح.

ثانيا، هناك دليل على أنه إذا كان الصراع مدفوعًا بمفاهيم سلبية وانعدام الثقة بين المجموعات، فقد تقلل برامج التوظيف اللائق من الصراع وتعزز التماسك الاجتماعي من خلال زيادة الاتصال البناء بين المجموعات. ومن خلال الجمع بين الناس، وتعزيز فرص الحوار بين الفئات الاجتماعية - بما في ذلك بين الحكومة والعمال ومنظمات أصحاب العمل - قد تحطم برامج التوظيف الصور النمطية، وتزيد من التفاهم والثقة، وتعزز التماسك الاجتماعي.

ثالثا، تتعلق العديد من النزاعات العنيفة اليوم بالمظالم الجماعية الناشئة عن عدم المساواة، وعدم احترام حقوق الإنسان والعمل، والإقصاء، والافتقار إلى آليات المشاركة والحوار، فضلاً عن الشعور بالظلم. وفي بعض الحالات، وهي ليست من أنواع البطالة، قد يحدث التحفيز للمظالم بسبب تجربة العمل الاستغلالي غير المستقر وغير الرسمي – والذي لا يوفر احترام الحقوق الأساسية في العمل بشكل أساسي. ولذلك، فإن برامج الحماية الاجتماعية والعمالة الشاملة والشفافة، والتي تهدف إلى تحسين المساواة في الفرص وسبل العيش (وكذلك الجودة والحقوق الأساسية في العمل)، يمكن أن تقلل من مخاطر الصراع من خلال معالجة المظالم.

ماذا تعني العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام أثناء أزمة (كوفيد-19)؟

تُعد مبادرات التوظيف والعمل اللائق أساسية لمعالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة (كوفيد-19)، وأيضًا لمعالجة المظالم المحتملة والتمييز والوصم بشأن الوصول إلى الموارد وسبل العيش والخدمات الصحية. ويمكن أن يساعد التركيز على العمالة والعمل اللائق من خلال نهج بناء السلام في الحفاظ على التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي وتعزيزهما خلال أزمة فيروس كورونا. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تمنع تلك المبادرات اندلاع التوتر الاجتماعي بين المجتمعات التي تعاني من إحساس بعدم المساواة والظلم، بما في ذلك اللاجئين والنازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة. وفي الوقت الذي يتم فيه التركيز على الاحتياجات الفورية والمباشرة للاستجابات المطلوبة للتخفيف من آثار المرض واحتوائها، تحتاج الاستجابات في البيئات المتأثرة بالنزاع أيضًا؛ إلى تخفيف أي توترات اجتماعية تنشأ - وتجنب أي تدهور في ديناميكيات الصراع الموجودة مسبقًا - لمنع حدوث حلقة مفرغة حيث يتعزز المرض والنزاع بعضهما البعض. بعبارة أخرى ، يجب أن تكون الردود حساسة للنزاع ولا تسبب أي ضرر.

«غالبا ما ينشأ الصراع من غياب العمل اللائق. حيث أدت أزمة كوفيد-19 إلى تفاقم الأوضاع الهشة بالفعل، وتتطلب من أصحاب المصلحة العمل معًا كشركاء لمعالجة الأسباب الجذرية. إن منظمة العمل الدولية تدرك أكثر من أي وقت مضى مسؤوليتها عن تعزيز السلام والصمود في وقت هذا الوباء العالمي.»

السيد غاي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولية،
28 سبتمبر 2020

«مع التداعيات الاقتصادية لـ (كوفيد-19) التي تؤثر في كثير من الأحيان على الفئات الأكثر حرمانًا بيننا، فإن مسألة سبل العيش والتوظيف وشبكات الأمان الاجتماعي هي أدوات أساسية لاستعادة الثقة في المؤسسات واستدامة السلام ودعم التعامل الفعال مع جائحة كوفيد-19.»

السيد أوسكار فرنانديز تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، 28 سبتمبر 2020

تضافرت جهود منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة إنتربيس، ومكتب دعم السلام التابع للأمم المتحدة في عام 2020، لدراسة السياسات الرئيسية والاعتبارات البرامجية للتدخلات الدولية للصحة والتوظيف التي تستجيب لـ (كوفيد-19) في البلدان المتضررة من النزاعات. وكانت نتيجة هذا التعاون، تقديم ورقة عمل مشتركة تحدد مجموعة من اعتبارات بناء السلام الهامة، وتسلط الضوء على المساهمات الكبيرة التي تقدمها منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية للتخفيف من آثار الوباء. وفيما يلي التوصيات الرئيسية الواردة فيها:

- التعامل مع الأزمة متعددة الأبعاد باستجابة متعددة الأبعاد؛
- الالتزام بسياسات ومنهجيات برامجية مراعية للنزاع، ومستجيبة للسلام، ومُخصصة؛
- استخدام أزمة (كوفيد-19) كفرصة للتحول الحقيقي نحو الاستجابات المحلية، بما في ذلك مشاركة الشركاء الاجتماعيين ؛
- تكييف المنهجيات البرامجية مع الحقائق والقدرات المحلية ؛
- استخدام المنهجيات وتكييفها لتعظيم الآثار الثانوية الإيجابية، بما في ذلك برامج التوظيف والعمل اللائق ؛
- وضع الأسس للتغيير الهيكلي وبناء المرونة.

المسارات المحتملة للحفاظ على السلام من خلال العمالة والعمل اللائق

تتطلب الأزمات متعددة الأبعاد استجابات متعددة الأبعاد. واسترشادًا بالحساسية الصارمة تجاه النزاع والاستجابة للسلام، ومن خلال نظريات التغيير الثلاث المقدمة أعلاه وبما يتماشى مع التوصية 205، يمكن للتوصيات التالية أن تدعم إدراج العمالة والعمل اللائق في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام[10].

ينبغي تعميم العمالة والعمل اللائق في أطر التخطيط المشتركة للأمم المتحدة

في ضوء المساهمة المحتملة في مبادئ ونهج السلام، يجب على المتخصصين في السياسات وصناع القرار النظر بشكل مشترك في إدخال العمالة والعمل اللائق في عمليات تخطيط وتصميم البرامج، كما هو موضح في نظريات التغيير أعلاه. وبالنسبة للأمم المتحدة والشركاء، فيمكن القيام بذلك من خلال: تحليل مشترك للنزاع كجزء من التحليل القطري المشترك (CCA)، وتقييمات التعافي وبناء السلام (RPBA)، وأطر تعاون التنمية المستدامة لفرق الأمم المتحدة القطرية؛ والأطر الاستراتيجية المتكاملة أو المراجعات الاستراتيجية في البيئات مع عمليات الأمم المتحدة للسلام؛ أو خطط الاستجابة للأزمات الإقليمية في حالات الطوارئ الإنسانية. يجب أن تشمل التقييمات والمشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين أو وزارة العمل الوطنية، ومنظمات العمال وأصحاب العمل.

يجب أن تكون برامج التوظيف والعمل اللائق حساسة للنزاع ومستجيبة للسلام

إذا كانت الصلة بين البطالة والنزاع واضحة، فإن هذا لا يعني أن جميع برامج العمل وسبل العيش تقوم تلقائيًا بالقدر الذي ينبغي أن تفعله من أجل السلام. فالشرط الأساسي لكونك حساسًا تجاه النزاع وترغب المساهمة بشكل إيجابي في السلام، هو اكتساب نظرة ثاقبة على الفرص والمخاطر التي يوفرها السياق.

يمكن أن تكون فرص العمل وسبل العيش الفورية فعالة في الاستجابة الإنسانية، ولكن يجب استخدامها كاستثمار في التنمية طويلة الأجل. كما يجب تضمينها في استراتيجية توظيف طويلة الأجل تهدف إلى خلق وظائف لائقة لتعزيز الكرامة والأمن والثقة والسلام. ويتعين على جميع الجهات الفاعلة المشاركة في برامج التوظيف من أجل السلام، أن تبذل الجهود لضمان مساهمة المبادرات أيضًا في السلام المستدام.

10 وضعت منظمة العمل الدولية دليلاً حول «العمالة والعمل اللائق في حالات الهشاشة والصراع والكوارث» (2016) ، والذي يوفر مجموعة متعددة التخصصات من السياسات والمنهجيات ستتوفر نسخة منقحة من هذا الدليل في عام2021.

◀ الإطار 3: أمثلة على البرامج الرئيسية لمنظمة العمل الدولية التي تعمل في جميع أنحاء العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

وظائف من أجل السلام والصمود من الأمثلة البرامجية على نهج منظمة العمل الدولية تجاه العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، برنامجها الرائد «الوظائف من أجل السلام والمرونة (JPR)» الذي تم إطلاقه في عام 2016. يقر البرنامج بالعلاقة الثلاثية من خلال اتباع استراتيجيات مترابطة ويعزز بعضها البعض من خلال نهج من المنبع إلى المصب، ومع تقديم فوائد سريعة وملموسة من حيث خلق فرص العمل وتنمية المهارات وخدمات التوظيف في المرحلة الإنسانية، فإن البرنامج يعزز بيئة أعمال مواتية بالإضافة إلى حوكمة شاملة وفعالة لسوق العمل على المدى الطويل. وهذا مما يُعد ضرورياً للحفاظ على السلام والصمود في حالات الصراع والأزمات. إن هذه الأهداف الرئيسية يتم تحقيقها من خلال بناء المؤسسات، واحترام وتعزيز المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والحوار الاجتماعي. ويركز البرنامج بشدة على الشباب والنساء، بالنظر إلى التحديات والاحتياجات المحددة التي يواجهونها في حالات الأزمات والصراعات والكوارث. وعلاوة على ذلك، يهدف البرنامج إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء المرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية من خلال، تعزيز الآفاق الاقتصادية، والاتصال بين المجموعات، ومعالجة مظالم المجتمعات الأكثر ضعفًا في الوقت نفسه.

مثال على الوظائف من أجل السلام والمرونة» JPR": الربط بين المنهجيات قصيرة وطويلة الأجل من خلال استثمارات كثيفة في العمالة والبنية التحتية الصديقة للبيئة.

يمكن أن يؤدي الاستثمار قصير الأجل في البنية التحتية، على سبيل المثال كجزء من برامج التوظيف العامة (PEPs)، إلى مزيد من الاستثمار طويل الأجل في البنية التحتية التي يمكن أن تساعد في توليد فرص عمل طويلة الأجل. يُعد التركيز على بناء البنية التحتية والأصول والخدمات التي تعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتوفير أعمال الرعاية، ودعم التعليم والصحة، وكذلك الوصول إلى الموارد الطبيعية، ومعالجة التحديات البيئية والمتعلقة بالمناخ، طريقة للاستثمار فى المستقبل. وتهدف هذه الاستثمارات بشكل أفضل إلى معالجة أوجه عدم المساواة (لا سيما عدم المساواة الأفقية بين الفئات الاجتماعية) في الوصول إلى الخدمات الأساسية، وكذلك إلى الموارد الإنتاجية. ويمكن أن يقترن ذلك باستثمار إضافي في تنمية المهارات.

بناء طبقات الحماية الاجتماعية للجميع لا يحصل 73 % من سكان العالم على الحماية الاجتماعية الكافية في يومنا هذا، وهذا يعني أن 5 مليارات شخص يعيشون في قلق يومي. إن منظمة العمل الدولية تقدم الدعم للحكومات واتحادات العمال وأصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني في 21 دولة، بما في ذلك البلدان المتضررة من النزاعات، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لتحديد وتنفيذ طبقات الحماية الاجتماعية العملية والمصممة خصيصًا. وهذا مما سيؤدي إلى الحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز النمو والتنمية والعدالة الاجتماعية في البلدان المتضررة من النزاعات.

البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري (IPEC +) من القرية إلى المسرح العالمي، تعمل منظمة العمل الدولية مع مكوناتها (الحكومات، منظمات أصحاب العمل والعمال)، وكذلك مع الشركات ومنظمات صغار المنتجين والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لتعزيز القضاء على عمالة الأطفال، العمل الجبري والحفاظ جميع الحقوق الأساسية في العمل، مع التركيز على الاقتصادات الريفية وغير الرسمية والشركات وسلاسل التوريد العالمية، إلى جانب البلدان التي تمر بأزمات وأوضاع اقتصادية و واجتماعية هشة.

لا ينبغي أن تركز برامج التوظيف والعمل اللائق فقط على كمية الوظائف التي تم إنشاؤها، ولكن أيضًا على نوعية العمل، إذا كان عليها أن تساهم في السلام والامن الاجتماعي للمجتمعات.

كما هو موضح في نظرية التغيير المعروضة أعلاه (الشكل 3)، يمكن لبرامج العمالة اللائقة أن تساهم في السلام من خلال نهج شامل ومتكامل يتجاوز مجرد خلق الفرص الاقتصادية. ويمكن لبرامج التوظيف والعمل اللائق في البيئات المتأثرة بالنزاع أن تساهم في الكرامة والتحول الاجتماعي والتماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وينبغي أن تساهم في ذلك. إن العمل اللائق يلخص تطلعات الناس في حياتهم العملية. وهو ينطوي على فرصة للعمل المنتج الذي يوفر دخلاً عادلاً؛ الأمن والتمثيل في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر؛ آفاق أفضل للتنمية الشخصية والاندماج الاجتماعي؛ حرية الأفراد في تكوين المنظمات والانضمام إليها، والتعبير عن مخاوفهم، والتنظيم والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم.

ينبغي لبرامج التوظيف من أجل السلام أن تعزز العمل والمؤسسات الاقتصادية والحوار الاجتماعي

لضمان سلام مستدام طويل الأجل وتلبية احتياجات جميع السكان، ولا سيما الأكثر ضعفا، ينبغي تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال الحوار الاجتماعي الفعال بجميع أشكاله، على أساس الشمولية والمشاركة واحترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعال بالحق في المفاوضة الجماعية. إن تعزيز حرية تكوين الجمعيات والحوار الاجتماعي في المواقف المتأثرة بالنزاع، يتيح التبادل الفعال ويساهم في عمليات إعادة الإعمار الديمقراطي التشاركية والحكم الرشيد. ويمكن للمنظمات المستقلة لأصحاب العمل والعمال أن تلعب دورًا مهمًا في التحول الديمقراطي للبلد. كما ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لضمان إدراج الفئات المستبعدة والضعيفة، مثل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي والنساء والشباب والنازحين داخليًا واللاجئين، في مؤسسات وعمليات الحوار الاجتماعي لأنهم هم الأكثر تضررًا من استراتيجيات الاحتواء. وعلاوة على ذلك، ومن أجل العمل على استراتيجية فعالة لمد الجسور بين الاستجابة للأزمات الإنسانية وبناء السلام والتنمية على المدى الطويل، يجب أن تكون هناك مشاركة متسقة مع مؤسسات العمل والمؤسسات الاقتصادية الوطنية والمحلية ومع القطاع الخاص لضمان الملكية المحلية، وتمكين دعم السياسات الوطنية وكسر الاعتماد على المساعدات.

المبادئ والحقوق الأساسية في العمل يجب أن تكون مرتبطة ببناء السلام

يجب أن ترتكز برامج التوظيف وسبل العيش في سياقات النزاع على مجموعة من الحقوق العالمية، مثل حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية، والحماية من التمييز أو العمل القسري أو عمل الأطفال. وبدون هذه الحماية للحقوق الإنسانية والاجتماعية والعمالية، فإن آفاق التنمية العادلة والشاملة معرضة للخطر، وستشتعل مخاطر الصراع بلا هوادة.

يجب أن تركز برامج التوظيف من أجل بناء السلام على الشباب والنساء

يعتبر العمل اللائق للمرأة مصدرًا رئيسيًا للتمكين وهو أيضًا استراتيجية ناجحة لمنع الصراع، لأنه يحسن الحوار الاجتماعي والاتصال مع تقليل المظالم حول عدم المساواة في الفرص والموارد. يتأثر الرجال والنساء بالأزمة بطرق مختلفة بسبب اختلاف أدوارهم ومسؤولياتهم واحتياجاتهم وأنشطتهم. على سبيل المثال، غالبًا ما تؤدي النزاعات إلى تفاقم دور المرأة في الرعاية غير المتناسبة بالفعل. وبالنسبة لرائدات الأعمال فقد يصبح الحصول على التمويل أكثر صعوبة، وقد يصبح الوصول إلى المدخلات والأسواق محدودًا بسبب انعدام الأمن والبنية التحتية المتضررة أو المدمرة، مما يضاعف من الوضع الاقتصادي الضعيف بالفعل للمرأة.

وفيما يتعلق بالشباب فيجب أن تكون مشاركتهم أولوية، بناءً على التحديات المحددة التي يواجهونها. وكما هو وارد في: السلام المفقود: دراسة عملية مستقلة حول الشباب والسلام والأمن (2018)، فإنه يسود بين الشباب شعور عالمي بالاستبعاد من أنظمة الحكم، وشعور بالظلم. وفي الحقيقة، فإن قيمة الاستثمار في فرص العمل للشباب واضحة، ولكن العمل اللائق وحده هو الذي يمكن أن يعزز مشاركتهم ويمنحهم صوتًا. ولذلك يجب أن تسلط سياسات عمالة الشباب الضوء على أهمية العمل اللائق والحوار الاجتماعي، وينبغي السعي لإدماج الشباب بطريقة اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة.

المسارات المحتملة للحفاظ على السلام من خلال العمالة والعمل اللائق

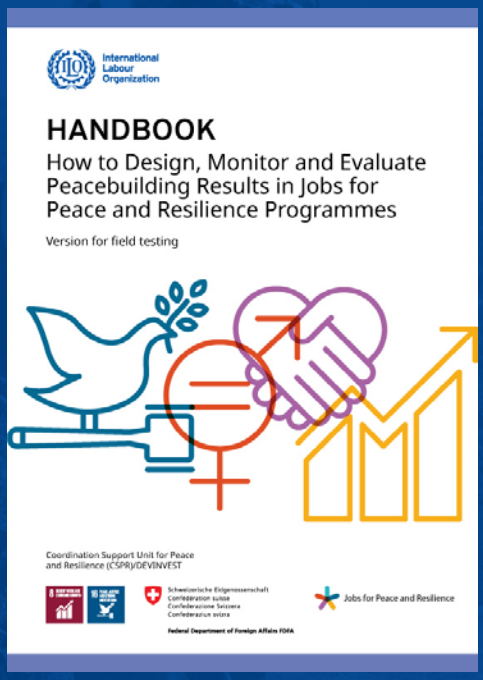

في حين أن هناك نظريات راسخة حول الصلة بين العمالة والعمل اللائق والسلام، فلا تزال الأدلة التجريبية شحيحة. وهذا هو السبب في أهمية أن تركز برامج التوظيف وسبل العيش في البلدان المتضررة من النزاع بشكل خاص على تحليل الصراع وبناء السلام، وتصميم نظرية للتغيير مع بناء السلام ومؤشرات إدراك التماسك الاجتماعي وخطوط الأساس، وإنشاء نظام لرصد وتقييم مساهمة العمالة في نتائج بناء السلام للسماح ببناء الأدلة. ومن أجل دعم هذه الجهود، وضعت منظمة العمل الدولية إرشادات وأدوات محددة في الدليل كيفية تصميم ورصد وتقييم نتائج بناء السلام في وظائف من أجل برامج السلام والقدرة على الصمود.

وكأداة أخرى ذات صلة، قام صندوق بناء السلام (PBF) بتطوير نموذج محدد إرشادات PBF حول استطلاعات التصور والرصد المجتمعي. حيث يسد الاستخدام المتسق للبيانات النوعية والكمية المتعلقة ببرامج بناء السلام وسبل العيش، الفجوات المعرفية الناتجة عن الافتقار إلى مؤشرات بناء السلام وخطوط الأساس في هذه البرامج. كما يمكن لقاعدة الأدلة هذه بعد ذلك أن تعزز التعلم عبر البرامج، وتحفز الابتكار، وتساعد في تبادل الممارسات الجيدة وتوجيه قرارات السياسة العامة.

تمويل التوظيف من أجل برامج السلام

في السياقات التي تعتبر «هشة»، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من نصف (46٪) المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) تصل كمساعدة إنسانية، وعلى هذا النحو، فغالبًا لا تتناول بشكل مباشر الدوافع الهيكلية الكامنة وراء الصراع.[11] ومع ذلك، فإن العديد من هذه السياقات تفتقر إلى الوصول إلى التمويل للمساعدات والقروض الإنمائية على نطاق واسع. لذا فإن الشراكات الاستراتيجية والتخطيط تُعد أمرًا بالغ الأهمية، حيث يمكن الاستفادة من التمويل لإحداث تأثير أكبر عند النظر في العوامل المحتملة لسبل العيش والعمالة والعمل اللائق في العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وعلى سبيل المثال، وقعّت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2020، إطار عمل يتضمن تعاونًا وثيقًا عبر ارتباط العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام

صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام (PBF) هو صندوق يركز على دول معينة، وهو تجمع عالمي يوفر تمويلًا «في الوقت المناسب ويتحمل المخاطر ويتسم بالمرونة تجاه» مبادرات بناء السلام، قبل وأثناء وبعد النزاعات. أما مكتب دعم بناء السلام (PBSO) فهو المسؤول عن الإدارة العامة لصندوق بناء السلام تحت سلطة الأمين العام، ويسمى مكتب الصندوق الائتماني متعدد الشركاء (MPTFO) الوكيل الائتماني للصندوق. بين عامي 2017 و2019، وافق الصندوق على أكثر من 531 مليون دولار أمريكي من مبادرات بناء السلام في 51 دولة. وهو يخصص الأموال من خلال اثنين من مرافق التمويل، مرفق الاستجابة الفورية (IRF) ومرفق استعادة بناء السلام (PRF). وبالإضافة الى ذلك يتم إطلاق مبادرة تعزيز النوع الاجتماعي والشباب على أساس سنوي والتي تعزز البرامج المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. تميل المشاريع الممولة من الصندوق والتي تدعم التوظيف وسبل العيش إلى «إدراج تنشيط الاقتصاد وتوليد عوائد سلام فورية» ضمن مجال أولويتها، من خلال دعم التوظيف والوصول العادل إلى الخدمات الأساسية.[12]

من عام 2017 إلى عام 2019، تم تمويل 53 مشروعًا لكسب الرزق أو التوظيف من خلال صندوق بناء السلام في 23 دولة متأثرة بالصراع بمبلغ إجمالي قدره 30 مليون دولار أمريكي وفقًا لـ لوحة معلومات صندوق بناء السلام.

وتهدف هذه المشاريع المتنوعة إلى استثمار التمويل بطرق تحفيزية ومبتكرة من خلال تحديد نقاط الدخول الاستراتيجية لدعم الفئات الأكثر ضعفاً بشكل مباشر مع تحسين فرص الوصول إلى الوظائف وسبل العيش مع معالجة العوامل الكامنة وراء الصراع. وتتراوح هذه التدخلات على سبيل المثال، من توظيف الشباب، والتدريب على ريادة الأعمال، وسلسلة القيمة، والتنمية التعاونية، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء، ودعم هياكل بناء السلام المحلية، وحل النزاعات والتماسك الاجتماعي وأنشطة التعايش السلمي.

11 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018) دول هشة، ص. 214.

12 من عام 2006 إلى عام 2017، خصص صندوق بناء السلام 772 مليون دولار أمريكي لـ 41 دولة متلقية، https://www.un.org/peacebuilding/fund.

SNRTP

◀ المربع 4: أمثلة على مشاريع دعم سبل العيش والتوظيف التي تحافظ على السلام

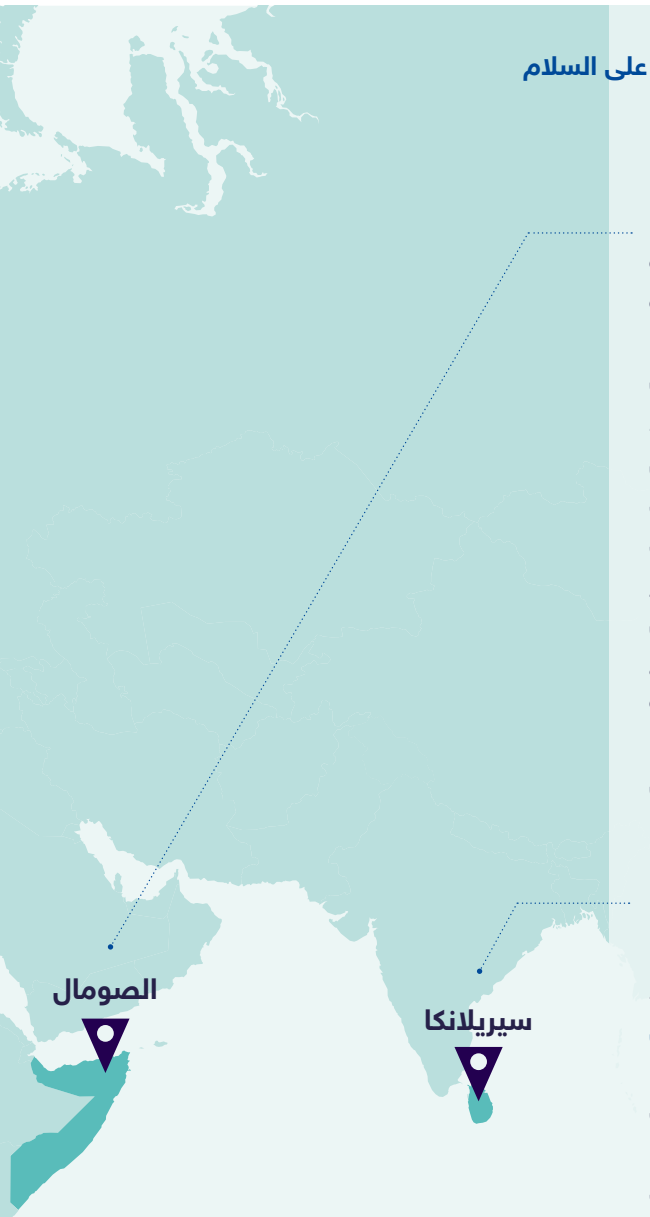

الصومال

صندوق بناء السلام مشروع مشترك (منظمة العمل الدولية والفاو واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) (2017-2018) دعمت العائدين الصوماليين من كينيا والمجتمعات المضيفة لهم في منطقة حدودية متقلبة ومتأثرة بالصراع. وقد فعلت ذلك من خلال خلق فرص كسب العيش الأساسية من خلال الموارد والقدرات، بما في ذلك المهارات والتدريب المهني وتحليل السوق؛ وخطط التوظيف من النقد مقابل العمل إلى دعم المشاريع الصغيرة. وقد كان هذا المشروع المشترك عبر القطاعات والعابر للحدود مبتكرًا في نهجه الثلاثي للتعاون بين الأمم المتحدة وحكومتي الصومال وكينيا، بمشاركة القطاع الخاص. وكان المشروع على إطلاع بالأولويات الاستراتيجية للصومال لتحقيق الاستقرار وتحقيق مكاسب السلام المباشرة، بما في ذلك الالتزامات بالمصالحة والاستثمار في خلق فرص العمل.

سيريلانكا

منذ2011 قادت منظمة العمل الدولية برنامجًا متعدد الشركاء ومنهم صندوق بناء السلام، وهو التمكين المحلي من خلال التنمية الاقتصادية والمصالحة. حيث بعد انتهاء الحرب الأهلية، فقدت المنطقة الشمالية إلى حد كبير الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته بقية سريلانكا. لذا فقد قدم المشروع فرصًا اقتصادية للمهمشين في الشمال، مما أتاح لهم الوصول إلى سبل العيش والعمل، مع تسهيل الشراكات الاقتصادية بين الشمال والجنوب. كما أنه عزز الشعور بالاندماج والانتماء إلى سريلانكا الموحدة بين المجتمعات في الشمال، مما يسهل مشاركة أكبر لهذه الجماعات في عملية المصالحة الوطنية. وعلى سبيل المثال، يتم دعم المزارعين من هذه المنطقة المحرومة للوصول إلى فرص اقتصادية جديدة، والتي تمكنهم من بناء علاقات جديدة مع المشترين بغض النظر عن الحدود العرقية والدينية واللغوية، والحصول على شعور بالمعاملة العادلة، مما يؤدي إلى تعزيز التماسك الاجتماعي. يجسد المشروع كيف يمكن للعمالة والعمل اللائق أن يولدا السلام الإيجابي والتماسك الاجتماعي بفضل الفرص الاقتصادية المحسنة للسكان المحرومين (وخاصة المزارعات)، وتعزيز الاتصال والتفاعل بين المجموعات المختلفة التي تجتمع في هذه المشاريع الاقتصادية المشتركة، ومن خلال الحد من المظالم المرتبطة بمفاهيم عدم المساواة والظلم الاقتصادي والإقليمي.

لبنان

في منطقة متضررة من النزاع في شمال لبنان حيث تم التأكيد على التوترات المستمرة بين الجماعات ذات الانتماءات الدينية المختلفة من خلال استضافة عدد كبير من اللاجئين من سوريا، وهو مشروع مشترك مع صندوق بناء السلام بناء الجسور بين "الشباب المعرضين للخطر"(منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017-2019) ، حيث سهل المشروع الاتصال وعزز التفاعلات الإيجابية بين الشباب اللبنانيين واللاجئين السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا. وقد تم ذلك من خلال فرص كسب العيش وأنشطة الاستقرار الاجتماعي، بما في ذلك التدريب على ريادة الأعمال، وتطوير خطة العمل؛ تمويل الشركات الناشئة؛ التدريب المهني في الزراعة والخدمات العامة والضيافة؛ فرص التدريب مع الشركات القائمة؛ وتقوية اللجان الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية - السورية.

مالي

مشروع مشترك بين صندوق بناء السلام (المنظمة الدولية للهجرة واليونسكو واليونيسيف)، ممثلو الشباب من أجل السلام والمصالحة الوطنية (2018-19)، ركز المشروع على سبل العيش من خلال توظيف الشباب وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمرأة في المناطق المعرضة للصراع في موبتي وسيغو. ويدمج هذا المشروع المبتكر الوظائف قصيرة الأجل في البنية التحتية المجتمعية والمشاريع النسائية الصغيرة مع التدريب على المهارات والوساطة. كما يوفر في الوقت نفسه الخدمات الاجتماعية ويعزز الحوار بين المجتمعات كجزء من جهود المصالحة الأوسع.

جمهورية افريقيا الوسطى

مشروع منظمة العمل الدولية (تمويل خاص)،وظائف لائقة من أجل السلام والصمود (2018-2019)، خلق فرص عمل للشباب المهمشين في منطقة معرضة لمخاطر الصراع العالية. وقد تحقق ذلك من خلال إعادة بناء البنية التحتية المتدهورة ودعم نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الشباب والشابات، مع تعزيز التماسك الاجتماعي والحوار بين المجموعات والمجتمعات المتباينة. ولقد استرشد المشروع بدراسات سوق العمل والاستفادة من القيادة الوطنية والاستثمار، مما أدى إلى تحسين الاتصال والفرص بين المجتمعات المتضررة من العنف.

International Labour Organization (ILO)
Route des Morillons 4
CH-1211 Geneva 22
Switzerland

www.ilo.org

Department of Political and Peacebuilding Affairs (DPPA)
Peacebuilding Support Office (PBSO)
United Nations | Room S-3480 |
New York, NY 10017
USA

www.un.org/peacebuilding